

أخذ حلال وتركه أفضل والأصح أن أخذ أفضل  
وكان فقيرا محتاج فعليه الواجب أن يأخذ  
رزقه وكفايته وهذا علي وجهين إما أن يكون  
شرطا أو معاقد كعقد الأجرة أو يكون كفاية  
ومونة كالنفقة أما الأول فحرام وأما الثاني فلا  
به هك إذا كان مال بيت المال حلالا جمع بحق  
فإن كان حراما جمع بباطل لم يحل أخذه وليس ذلك  
بمال عامة المسلمين وتسميته رزقا يدل على أنه  
مقدر بالكفاية في كل زمان وقد جري الرسم  
بإعطائه في أول السنة وفي زماننا يؤخذ الخراج  
في آخر السنة فيعطي القاضي في آخرها والمأخوذ  
من الخراج خراج السنة الماضية في الصحيح وعليه  
الفتوي وأن أخذ الرزق في أول السنة ثم عز قبل  
مضي السنة لا يجب رد رزق ما بقي من السنة  
وقال بعضهم يجب الرد وقال بعضهم علي قياس  
قولهما

قولهما لا يلزمه الرد وعلي قياس محمد لزومه الرد  
وهو الصحيح روي أن علي رضي الله عنه رزق  
شترحا خمسمية درهم كل شهر وحل **سفر لامة**  
**وأم الولد بلا محرم** قالوا هك في زمانهم وأما في  
زماننا فلا **وشراما لا بد للصغير منه ويبيعه**  
**يجوز للعم والام والمملوق لو كان الصغير في محرم**  
**وتوجره أمه فقط** أي دون العم والمملوق مطلقا  
عند أبي يوسف وعند إذا كان في عيال الغير  
لا يجوز له **كتاب احياء الموات** المناسبة  
بين الكتابين أن في كل منهما العمل بالأحسن ففي  
أحياء الموات أنبات أرض جامدة وأجرها الأثمن  
تحت الخيل والأشجار وهذا الأمر مستحسن فإن  
نعم العاجلة عود نعم الأجل والمراب لا حيا فيها أحياء  
بأحياء النامية قاله تعالى فأحيينا به الأرض  
بعد موتها وأنما سبي مواتا لبطالان الانتفاع